منظمة العمل الدولية

EYE Egypt Youth Employment

فرصة
تشغيل الشباب في مصر

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

جمهورية مصر العربية
وزارة التضامن الاجتماعي

تقرير سياسات

التمكين الاقتصادي بالمناطق الريفية في مصر

توفير فرص التشغيل الذاتي والعمل الحر لمستفيدي برنامج تكافل وكرامة

أدلة ميدانية

٢٠٢٤

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية ٢٠٢٤

الطبعة الأولى، ٢٠٢٤

هذا العمل مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف ٤,٠ دولي. للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يرجى زيارة الموقع التالي https://creativecommons.org/licences/by/٤,٠/. ويمكن للمستخدم إعادة استعمال أو مشاركة (نسخ وإعادة توزيع) وتكييف (إعادة مزج وتحويل والاستناد إلى العمل الأصلي) كما هو مفصل في الترخيص. ويجب على المستخدم أن يذكر منظمة العمل الدولية بوضوح باعتبارها مالكة العمل الأصلي وأن يشير إلى ما إذا تم إجراء تغييرات عليه. لا يُسمح باستخدام رمز واسم وشعار منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالترجمات أو التعديلات أو غيرها من الأعمال المشتقة.

الإسناد - يجب على المستخدم الإشارة إلى ما إذا كان قد تم إجراء تغييرات ويجب أن يستشهد بالعمل على النحو التالي: منظمة العمل الدولية، توفير فرص التشغيل الذاتي والعمل الحر لمستفيدي برنامج تكافل وكرامة، التمكين الاقتصادي بالمناطق الريفية في مصر، مصر: مكتب العمل الدولي، ٢٠٢٤. © منظمة العمل الدولية.

الترجمات - في حالة ترجمة هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: هذه ترجمة لحقوق الطبع والنشر الخاصة بمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذه الترجمة أو مراجعتها أو المصادقة عليها من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتبارها ترجمة رسمية لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواها ودقتها. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) الترجمة فقط.

التعديلات - في حالة تعديل هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: هذا تعديل لعمل محمي بحقوق الطبع والنشر لمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذا التعديل أو مراجعته أو المصادقة عليه من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتباره تعديلاً رسمياً لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواه ودقته. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) التعديل فقط.

مواد صادرة عن طرف ثالث - لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي هذا على المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر غير التابعة لمنظمة العمل الدولية والواردة في هذا المنشور. إذا كانت المادة مسندة إلى طرف ثالث، فإنّ مستخدم هذه المواد هو المسؤول الوحيد عن الحصول على الأذونات اللازمة من صاحب الحقوق وسيكون وحده المسؤول عن أي انتهاك مزعوم.

أي نزاع ينشأ بموجب هذا الترخيص ولا يمكن تسويته ودياً يُحال إلى التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). ويلتزم الطرفان بأي حكم يصدر نتيجة لهذا التحكيم باعتباره الحكم النهائي لمثل هذا النزاع.

يجب توجيه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى وحدة مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص) على البريد الإلكتروني: rights@ilo.org. ويمكن العثور على معلومات حول منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية على الرابط التالي: www.ilo.org/publns.

رقم ISBN: 978-92-2-0413265 (web PDF)

كما يتوفر أيضاً بـالانجليزية:

عنوان المنشور: Providing access to self-employment opportunities for takaful and karama beneficiaries, Economic empowerment in rural areas in Egypt

رقم ISBN: 978-92-2-0413258 (web PDF)

إنّ التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية وقواعد بياناتها، التي تتفق مع ممارسات الأمم المتحدة، ولا عرض البيانات الوارد فيها، لا تنطوي على أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

الآراء ووجهات النظر المعرب عنها في هذا المنشور هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا تمثل بالضرورة آراء منظمة العمل الدولية أو وجهات نظرها أو السياسات التي تتبعها.

الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أنّ إغفال ذكر شركات أو منتجات أو عمليات تجارية معينة ليس علامة على عدم إقرارها.

تقدم ورقة السياسات رؤى مُستخلصة من التجربة المكتسبة خلال تنفيذ أنشطة مشروع منظمة العمل الدولية "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة"، الذي يهدف إلى **تعزيز فرص التشغيل الذاتي والعمل الحر للفئات التي يستهدفها برنامج فرصة من مستفيدي برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية**[١]، ويستند إلى أنشطة المتابعة والتقييم التي أجريت بعد انتهاء تدخلات المشروع.[٢]

نبذة عن الإصدار

في إطار الشراكة بين منظمة العمل الدولية ووزارة التضامن الاجتماعي المصرية لتعزيز التمكين الاقتصادي للمجتمعات الأكثر احتياجًا من مستفيدي برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، ساهم مشروع منظمة العمل الدولية "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة"، الذي تموله النرويج، في دعم البرنامج الوطني "فرصة" الذي تديره وزارة التضامن الاجتماعي، وذلك على مدار أربعة أعوام. وكان هذا الدعم من خلال تقديم المساعدة الفنية اللازمة وتنفيذ برامج بناء القدرات المتخصصة وأنشطة دعم فرص العمل بالأجر والعمل الحر، وبهدف تقديم آلية دعم إضافية لأفراد الأسر الأكثر احتياجاً كجزء من نهج أكثر شمولاً لتوفير الحماية الاجتماعية في مصر.

وقد نجح مشروع "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة" في تحسين مهارات التوظيف لأكثر من ١٥٠٠ باحث عن عمل في أسيوط والشرقية خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى منتصف ٢٠٢٤، بالإضافة إلى تنفيذ تدخلات لتعزيز العمل بأجر، بما في ذلك تنظيم أربعة معارض توظيف شارك فيها ١١٧٦٠ باحثًا عن عمل في المحافظتين، وتنفيذ برنامج تدريب من أجل التشغيل نتج عنه تشغيل ٨٠٠ باحث عن عمل. وفي إطار مكونات المشروع المتعلقة بالتشغيل الذاتي/العمل الحر وريادة الأعمال، تم دعم ٣٤٠٠ مستفيد في إدارتهم للأنشطة والمشروعات المدرة للدخل من خلال تقديم تدريب على تطوير الأعمال ومهارات ريادة الأعمال، بالإضافة إلى توفير الأصول الإنتاجية لعدد ٤٠٠ مستفيد في أسيوط والشرقية، مما أدى إلى تغييرات إيجابية انعكست ليس فقط على سبل عيش المستفيدين اقتصاديًا وإنما أيضًا مكنتهم اجتماعيًا بين أسرهم ومجتمعاتهم المحلية باعتبارهم أعضاء منتجين.

كما حرص مشروع "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة" على تعزيز مشاركة الشركاء الوطنيين والاستدامة من خلال تأصيل برامجه وأدواته، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، بما في ذلك مجموعة أدوات بناء القدرات والتدريبات التي تشتهر بها المنظمة في مجال المهارات الوظيفية والعمل الحر، وذلك لدى الأطراف المعنية الرئيسية للمشروع، ليس فقط على المستوى المركزي ضمن وزارتي التضامن الاجتماعي والشباب والرياضة، وإنما أيضًا على المستويات المحلية لدى جمعيات التنمية المجتمعية والمنظمات غير الحكومية.

ومن هذا المنظور، وفي إطار أنشطة المشروع نقل المعرفة ونشرها، عمل مشروع "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة"، بعد الانتهاء من تنفيذ المخرجات الرئيسية وتسليمها، على إنتاج عدد من أوراق السياسات/مذكرات المعلومات التي تستند إلى الخبرة والمعرفة المكتسبة خلال فترة تنفيذ المشروع، وتتضمن رسائل رئيسية توجيهية لوضع السياسات، وتقدم حلولاً عملية لمعالجة احتياجات الفئات الأكثر احتياجًا وتحدياتها بما في ذلك مستفيدي برنامج تكافل وكرامة للوصول إلى مصادر دخل مستدامة، من خلال فرص العمل بأجر أو العمل الحر، وكذلك الاستفادة من خدمات الحماية والأمان الاجتماعي المتاحة، للحفاظ على سبل عيشهم وتحسينها.

السياق

يوضح أبهيجيت بانيرجي وإستر دوفلو في كتابهما الهام "اقتصاد الفقراء" أن الغالبية العظمى من الفقراء في العالم من العاملين لحسابهم الخاص، وغالبًا ما يكون ذلك بدافع الحاجة وليس الاختيار (Banerjee & Duflo, ٢٠١١). وهذا يسلط الضوء على الدور الحاسم لمبادرات العمل الحر في تخفيف حدة الفقر. وبالمقارنة مع هذا النوع من العمل الحر الذي يعتبر وسيلة للبقاء، من الضروري أيضًا دعم المشروعات الهادفة إلى النمو والتي تمتلك إمكانيات خلق فرص عمل. وقد اقترح جاري فيلدز لأول مرة تقسيم المشروعات متناهية الصغر إلى فئتين: فئة "البقاء" والفئة "التي تستهدف النمو". ووفقًا لنموذج فيلدز، تعمل المشروعات متناهية الصغر التي تركز على البقاء على مستوى حد الكفاف، وغالبًا ما تكون لديها إمكانيات محدودة للتوسع، بينما المشاريع التي تستهدف النمو والتوسع تمتلك إمكانيات الابتكار والنمو وخلق فرص العمل (Fields, ٢٠١٠).

ويعتبر هذا التمييز ضروريًا لتصميم التدخلات التي تدعم ليس فقط الحد الأدنى للمعيشة بل أيضًا النمو المستدام. ورغم أن طبيعة كل من هذين النوعين تمت دراستها وتفصيلها بدقة خلال مرحلة التصميم، أكد مشروع منظمة العمل الدولية "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة" أن كلا من العمل الحر من أجل البقاء والمشاريع الريادية الأكثر تطورًا لهما أهمية كبيرة في إدرار مصادر دخل مستدامة وتوفير فرص عمل لائقة للفئة المستهدفة من المشروع من مستفيدي برنامج "تكافل وكرامة". وعلى ضوء هذا التصنيف قام المشروع بتصميم تدخلاته لتعكس خصائص الفئتين.

وفي إطار تحسين شبكات الأمان الاجتماعي، أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي في عام ٢٠١٥ برنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية المشروطة، والذي استمر في التوسع منذ ذلك الحين. وبعد عامين، أضافت الوزارة برنامجًا آخر يستهدف أفراد الأسر الأكثر احتياجاً الذين هم في سن العمل، ويتضمن تدخلات تدعم العمل بأجر والعمل الحر: برنامج فرصة.

---

١ برنامج تكافل وكرامة هو برنامج تحويلات نقدية مشروطة أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي في إطار تطوير شبكات الأمان الاجتماعي.

٢ تم إجراء دراسة تتبعية للأنشطة التدريبية التي تم تنفيذها من خلال مشروع "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة" التابع لمنظمة العمل الدولية، وذلك باتباع منهجية شملت جمع البيانات الأولية والثانوية. واعتمد جمع البيانات الأولية على نهج بحثي مختلط يشتمل على أساليب كمية وكيفية لاستنباط المعلومات اللازمة. وتم تنفيذ المسح الكمي باستخدام مسح منظم تم تطبيقه على المجموعات المستهدفة والضابطة في المحافظات المستهدفة. وتم تنفيذ المسح الكيفي من خلال مقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من خلال مقابلات منفصلة مع المجموعة المستهدفة فقط.

نبذة عن برنامج فرصة الوطني

يُمثل برنامج "فرصة" الوطني إحدى المبادرات الوطنية الرائدة التي تهدف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للفقراء والفئات الأكثر احتياجاً.

وترتكز نظرية التغيير في برنامج فرصة على أن دعم الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً بالعوامل والأدوات التي من شأنها تمكينهم من الحصول على وظائف لائقة وبدء أنشطة مدرة لدخل مستدام سيساعد على تعزيز سبل عيشهم وتحسين رفاههم الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل، مما سيؤدي في النهاية إلى تقليل اعتمادهم على القنوات التقليدية للحماية الاجتماعية.

ويستهدف برنامج "فرصة" الوطني أفراد الأسر الأكثر احتياجاً من الفئة العمرية القادرة على العمل (١٥-٦٥ عامًا) من مستفيدي برنامج تكافل أو الذين تم رفض انضمامهم إلى برنامج تكافل ولكنهم لا يزالون قريبين جدًا من مستويات الفقر المُحددة في البرنامج.

وبالاستفادة من الوحدات الاجتماعية الخاصة بوزارة التضامن الاجتماعي العاملة على مستوى القرية وكذلك شبكة الرائدات الريفيات على مستوى الجمهورية، تمكنت وزارة التضامن من الوصول إلى مستفيدي برنامج فرصة وإشراكهم، وهو ما أثبت فعاليته كآلية اتصال نظرًا لمحدودية إمكانية الوصول إلى وسائل الاتصال الرقمية لدى الفئة المستهدفة.

وقد تم تنفيذ البرنامج الوطني "فرصة" على نحو تجريبي بدعم من البنك الدولي، في ثمانِ محافظات تمثل مناطق اقتصادية مختلفة في مصر. وبهدف دعم البرنامج الوطني "فرصة" الذي أطلقته الحكومة المصرية في أوائل عام ٢٠١٨، خصص البنك الدولي مكونًا ضمن مشروع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي الذي بدأ في منتصف عام ٢٠١٩، وذلك لاختبار نماذج مختلفة للإدماج الإنتاجي والاقتصادي من خلال تقديم مجموعة من خدمات تعزيز العمل بأجر والعمل الحر لمستفيدي برنامج تكافل وكرامة، قبل التوسع في التدخلات على نحو أكبر.

لمزيد من المعلومات حول مشروع البنك الدولي، يرجى الضغط هنا.

ولدعم البرنامج الوطني "فرصة" والمشروع التجريبي في ثمانِ محافظات الذي تم تنفيذه بالتعاون مع البنك الدولي، أطلقت منظمة العمل الدولية مشروع "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة"، الذي تموله وزارة الخارجية النرويجية ويُنفذ بالشراكة مع وزارة التضامن الاجتماعي.

وتماشيًا مع المكونات الرئيسية للبرنامج الوطني "فرصة"، كان لمشروع "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة" ثلاث نتائج رئيسية. وكان الهدف الشامل للنتيجة الأولى هو تعزيز قدرات الشركاء الاستراتيجيين والمؤسسات وكذلك منظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص، لتمكينهم من تنفيذ مبادرات تعزيز العمل بأجر والتشغيل الذاتي أو العمل الحر.

كما تتضمن النتيجة الثانية تقديم الدعم اللازم للباحثين عن العمل لتعزيز مهاراتهم الوظيفية، وبالتالي زيادة فرص حصولهم على عمل بأجر. وتهدف النتيجة الثالثة للمشروع إلى تعزيز العمل الحر، بما في ذلك تمكين المرأة في مجال العمل الحر من خلال ما يلزم من الدعم المخصص لبناء القدرات، مما يساعدها على توفير دخل أكثر استدامة، وكذلك من خلال تعزيز بيئة ريادة الأعمال للشباب بشكل عام، من خلال تقديم التدريب على ريادة الأعمال.[٣]

وقد ركز المشروع في تنفيذ أنشطته بشكل مُحدد على محافظتي أسيوط والشرقية باعتبارهما المحافظتين المستهدفتين.

نهج مشروع "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة" لتعزيز العمل الحر

عمل مشروع "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة"، وذلك من بين أنشطته المختلفة، على تعزيز ريادة الأعمال والعمل الحر في المجتمعات المستهدفة، بما يتماشى مع المكونات الرئيسية لبرنامج فرصة الوطني. بشكل أكثر تحديدًا، استندت النتيجة الثالثة من المشروع إلى المكون الثاني من برنامج فرصة الوطني، والذي يتضمن نقل الأصول وتطوير المشروعات متناهية الصغير. ويهدف هذا المكون بشكل كبير إلى دعم النساء، اللاتي يشكلن حوالي ٨٨٪ من مستفيدي برنامج "تكافل"، واللواتي تلقين من خلال برنامج "الفرصة" أصولًا تشكل أساسًا لأنشطة إدرار مدرة اللدخل. وقد قُدم للمستفيدين تدريب فني حول كيفية تشغيل أصولهم. كما دعم المشروع عملية نقل الأصول من خلال تقديم تدريب في إدارة الأعمال/ريادة الأعمال، بما في ذلك برنامج "المضي قدمًا" GET Ahead الذي صمم خصيصًا للنساء اللواتي لديها مهارات القراءة والكتابة الأساسية، إلى جانب التدريب على التثقيف المالي، لضمان قدرة مستلمي الأصول على إدارة مشروعاتهم متناهية الصغر على نحو مستدام.

٣ لمزيد من المعلومات حول نهج منظمة العمل الدولية في تطوير منظومة ريادة الأعمال، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: دليل تطوير منظومة ريادة الأعمال الشاملة | منظمة العمل الدولية (ilo.org)

وفي هذا السياق، ولضمان أقصى فائدة للمستفيدين المستهدفين ومجتمعاتهم المحلية وتعزيز استدامة التدخلات، تم تحديد ثلاثة مسارات خدمة رئيسية:

١. **بناء قدرات المنظمات غير الحكومية الشريكة لتقديم مبادرات العمل الحر** باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز ودعم نمو الأنشطة المدرة للدخل، وعنصرًا جوهريًا في العمل التنموي على المستوى المجتمعي في المجتمعات المستهدفة.

٢. **تحسين إدارة الأعمال والمهارات الأساسية في مجال ريادة الأعمال والمهارات المالية لدى المستفيدين،** من خلال تنفيذ برامج التدريب الخاصة بمنظمة العمل الدولية مثل برنامج "المضي قدمًا" "GET Ahead" والتثقيف المالي، لتمكينهم من إدارة أنشطتهم المدرة للدخل ومشروعاتهم متناهية الصغير واتخاذ قرارات مالية مستنيرة. وقد استندت هذا التدخل إلى مكون نقل الأصول من برنامج "فرصة" الوطني.

٣. **تحسين مهارات ريادة الأعمال لدى المستفيدين ذوي المؤهلات المتقدمة** من خلال تنفيذ برنامج تدريب "ابدأ وحسن مشروعك" "SIYB" الذي تقدمه منظمة العمل الدولية، والذي يستهدف المستفيدين الذين يتمتعون بمستويات أعلى من التعليم والمهارات.

٤. **المساهمة في خلق بيئة أعمال أكثر ملائمة في المجتمعات المستهدفة،** بهدف توفير الدعم المالي والدعم غير المالي للمستفيدين من المشروع بما يتجاوز فترة المشروع، من خلال استخدام تدريب منظمة العمل الدولية "إنجاح التمويل الأصغر" ودعم بناء القدرات لمقدمي خدمات تطوير الأعمال.

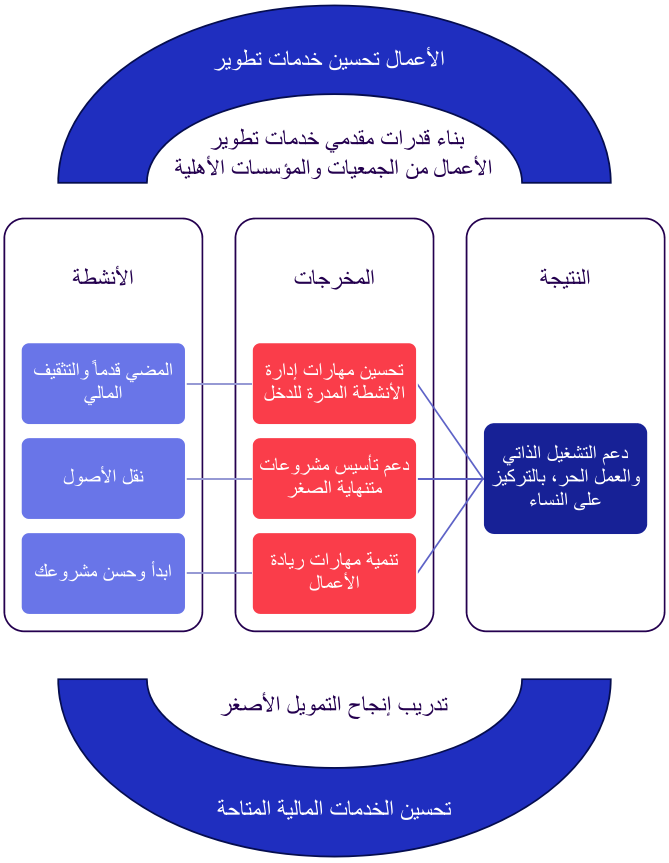

الشكل ١: نظرية التغيير الخاصة بمجال العمل الحر في مشروع "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة"

المسار الأول: بناء قدرات المنظمات غير الحكومية الشريكة لتقديم مبادرات العمل الحر

لا يمكن إنكار الدور الأصيل الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في مجال التشغيل الذاتي والعمل الحر. وقد تم إشراك هذه المنظمات في المجتمعات المستهدفة في محافظتي أسيوط والشرقية باعتبارها شركاء محتملين وذلك بشكل مكثف في أنشطة بناء القدرات التي نفذها المشروع. وتهدف هذه الأنشطة إلى تمكين هذه المنظمات لتكون وسيلة فعالة لتيسير تدخلات العمل الحر والعمل بأجر على مستوى القرى، من خلال المستفيدين وتوجيههم ودعمهم، والحفاظ على استمرارية أنشطتهم المدرة للدخل.

وقد أظهر التقييم الذي أجراه المشروع للمجتمعات المحلية بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي في مرحلة سابقة والمناقشات الشاملة التي أجريت مع وزارة التضامن الاجتماعي، الحاجة الملحة لتدريب المنظمات غير الحكومية في المناطق المستهدفة في كلا المحافظتين المستهدفتين بهدف إدارة وتيسير مبادرات التمكين الاقتصادي، بما في ذلك تدخلات العمل الحر.

ولضمان نقل المعرفة بشكل كافٍ حول الموضوعات المذكورة إلى أوسع نطاق ممكن، نظّم المشروع سلسلة من ورش العمل لبناء القدرات لشركاء محتملين من المنظمات غير الحكومية، ليس في أسيوط والشرقية فحسب، وإنما أيضًا على المستوى المركزي في القاهرة. وقد شملت هذه الورش ٥٦ منظمة غير حكومية، منها ٣٠ منظمة من أسيوط والشرقية، بينما كانت باقي المنظمات تنتمي إلى ١٤ محافظة أخرى.

وقد شارك ممثلي المنظمات غير الحكومية في ورش عمل بناء القدرات في عدة جلسات تفاعلية لتحسين معرفتهم ومهاراتهم في إدارة مشاريع التمكين الاقتصادي، بما يتماشى مع نماذج الأعمال القابلة للتطبيق التي تعتمد على رؤى واقعية للاحتياجات السائدة والفرص الاقتصادية المحتملة في مجتمعاتهم المحلية.

وأظهرت التقييمات الواردة من المشاركين في ورش العمل التي أُقيمت في أسيوط والشرقية نتائج إيجابية، حيث بلغ متوسط مستوى الرضا ٩٠٪. وقد لاقت موضوعات مثل إدارة مشاريع التمكين الاقتصادي، وتيسير التدخلات القائمة على سلاسل القيمة، والوحدات الإنتاجية، ونُهج التغيير السلوكي، وآليات الرصد والتقييم استحسانًا كبيرًا من المشاركين. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص عدة جلسات عامة بالكامل لكتابة المقترحات وإعداد الميزانيات، بهدف تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية على تقديم المقترحات لوزارة التضامن الاجتماعي والشركاء في التنمية.

علاوة على ذلك، ومن خلال المشروع تم دعوة المنظمات غير الحكومية التي أثبتت قدرتها العالية في التعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي في تنفيذ أنشطة البرنامج الوطني "فرصة" في أسيوط والشرقية لترشيح مرشحين للمشاركة في ورش عمل تدريب المُدربين التي أُقيمت في كل محافظة. ويهدف ذلك إلى تمكين المنظمات غير الحكومية المحلية من توفير كفاءات مؤهلة تضمن استمرارية تقديم الدعم اللازم للمستفيدين من خلال التدريبات وأنشطة المتابعة بعد انتهاء مدة المشروع.

الأثر الناتج عن ورش بناء القدرات

لتوثيق التغير في قدرات المنظمات غير الحكومية الشريكة في أسيوط والشرقية، عقب الأنشطة الخاصة ببناء القدرات التي تم تنفيذها من خلال المشروع، تم إجراء دراسة تقييم نهائية استنادًا إلى نتائج الدراسة الأساسية التي أُجريت مسبقًا. وشملت الدراسة تقييمًا شاملًا يركز على قدرات المنظمات غير الحكومية الشريكة التنظيمية وخبراتها في مجالات العمل بأجر والعمل الحر. وتضمنت عملية التقييم سلسلة من المقابلات المكثفة مع المنظمات غير الحكومية الشريكة في موضوعات العمل بأجر والعمل الحر في كل من محافظتي أسيوط والشرقية. وتم استخدام أداة تقييم تنظيمية لتقييم جوانب مختلفة من أداء المنظمة وقدرات فريق العمل في مجالات العمل الحر والعمل بأجر. واستخدمت هذه الأداة نظام تقييم لقياس البيانات النوعية، مما أتاح تحليلاً أكثر موضوعية. كما تم تنفيذ أداة التقييم مع ٣٠٪ من المنظمات غير الحكومية المدعومة من المشروع، وتم كذلك تقييم ٢٠ منظمة شريكة بشكل إجمالي.

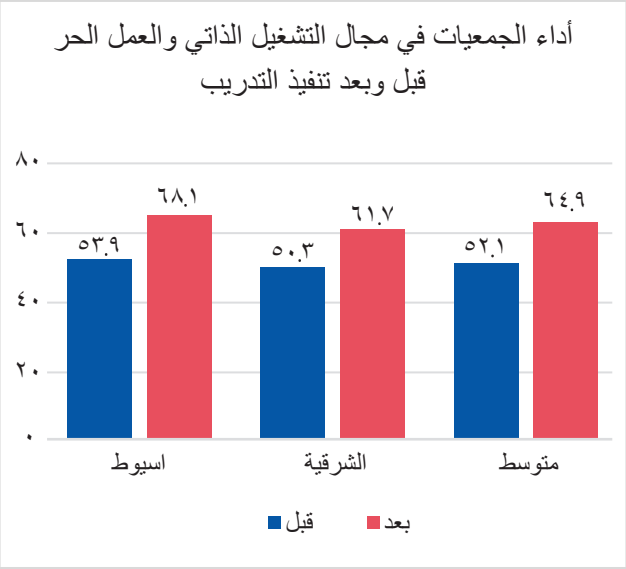

وفي مجال العمل الحر، أظهرت الدراسة الأساسية أداءً متواضعًا للمنظمات غير الحكومية الشريكة في أسيوط والشرقية في تنفيذ مبادرات العمل الحر، حيث سجلت ٥٢,١ درجة من ١٠٠ درجة، مما عكس ضعفًا في المهارات واستعدادًا متوسطًا لإدارة مشاريع من هذا النوع. وفي الدراسة النهائية، ارتفع هذا الرقم إلى ٦٤,٩، مما يدل على تحقيق تحسن كبير.

المسار الثاني: تحسين مهارات إدارة المشروعات والمهارات المالية للمستفيدين:

قبل البدء في تنفيذ التدريبات، قام المشروع بتطوير نسخة مدمجة بين أداتي التدريب **"المضي قدمًا" GET Ahead والتثقيف المالي** من منظمة العمل الدولية، إذ يتم تقديم المحتوى الأساسي للتدريب من الأداتين في فترة خمسة أيام. وعادة ما يتم تقديم أداتي التدريب من منظمة العمل الدولية بشكل منفصل.

يُعد برنامج "النوع الاجتماعي وريادة الأعمال معًا - المضي قدماً GET Ahead برنامجًا تدريبيًا لريادة الأعمال يراعي منظور التنوع الاجتماعي، ويستهدف النساء والرجال ذوي المهارات الأساسية في الحساب أو القراءة والكتابة. ويهدف البرنامج إلى معالجة بعض الحواجز التي تواجهها النساء في بدء أعمالهن و وإدارتها، بما في ذلك نقص المعرفة والمهارات الريادية، وضعف الثقة، والأعراف والمسؤوليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تزيد من عبء المسؤوليات المنزلية والرعاية. ويسد البرنامج الفجوة بين الجنسين في دعم ريادة الأعمال من خلال تقديم مهارات إدارة الأعمال والمهارات الشخصية الرئيسية التي يحتاجها الرجال والنساء لبدء عمل تجاري.

ويدعم **برنامج التثقيف المالي** الخاص بمنظمة العمل الدولية العاملين، ورواد الأعمال، والنساء، والشباب، والعمال المهاجرين، والمزارعين، والأسر التي لديها أبناء في سن العمل، لمساعدتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المنتجات والخدمات المالية الرئيسية، بما في ذلك القروض، وحسابات التوفير، والتأمين، وتحويلات الأموال، وغيرها من المنتجات التي تمكّن الأفراد من زيادة مدخراتهم واملاكهم، والمشاركة في أنشطة إدرار الدخل والاستفادة منها، وحماية أنفسهم من المخاطر.

إن تكييف محتوى أداتي التدريب ودمجهما في ورشة عمل واحدة يعكس الطبيعة الخاصة بالفئة المستهدفة من برنامج "فرصة"، وعلى عكس المستفيدين التقليديين من برامج ريادة الأعمال فإن مستفيدي برنامج "فرصة" هم من أفراد الأسر الأكثر فقرًا الذين يعيشون خارج نطاق برامج الحماية الاجتماعية أو لا يتوفر لهم فرص للعمل في القطاع الرسمي أو مصادر دخل مستقرة. ولذلك، كان يلزم إجراء تعديلات على محتوى التدريب لتلبية احتياجات المستفيدين وقدراتهم، وكذلك تزويدهم بالوعي المالي اللازم لإدارة أعمالهم الصغيرة وكذلك شؤونهم المالية الشخصية أو الأسرية بشكل فعال.

وقد عمل مدربان إقليميان رئيسيان، واحد في كل أداة تدريبية، بتنسيق وثيق معًا لتطوير محتوى تدريبي متكامل وتغطية جميع الموضوعات الأساسية التي تشملها الأداتان. وقد خضع العمل الذي قام به المدربان لمراجعة دقيقة ودعم من خلال برنامج تطوير ريادة المرأة للأعمال ووحدة التمويل الاجتماعي بمقر منظمة العمل الدولية. ولتحسين جودة المحتوى التدريبي، تم إجراء تقييم شامل لاحتياجات التدريب، للحصول على تعقيبات المستفيدين الفعليين للمساهمة في تكييف المواد التدريبية على نحو أفضل.

ولتأهيل المُدربين على تقديم برنامجَي المضي قدمًا والتثقيف المالي ضمن ورشة تدريبية متكاملة، تم تنظيم ورش عمل لتدريب المُدربين لمدة خمسة أيام. وحرصًا على الحفاظ على جودة التدريب المطلوبة لكل برنامج، من حيث النهج والطريقة وفقًا للمبادئ الرئيسية لكل منهما، خاضت مجموعة المُدربين تدريبين منفصلين لكل برنامج على حدا. وبعد ذلك، تم جمع المدربين في ورشة عمل استمرت لمدة يومين شملت البرنامجين معًا، وذلك في إطار التدريب الذي كانت مدته خمسة أيام إجمالًا. وبهذا، أصبح المدربون مؤهلين لتقديم التدريب الشامل لمستفيدي برنامج فرصة من النساء العاملات لحسابهن الخاص، مما يُسهم في تمكينهن من إدارة أنشطتهن المُدرة للدخل.

وقد أسفر تدريب المُدربين الخاص ببرنامجَي المضي قدمًا والتثقيف المالي في أسيوط والشرقية عن تدريب ٣٣ مُدربًا (٢٠ في أسيوط و١٣ في الشرقية).

وإضافة إلى المتابعة التي يقوم بها المدربون الرئيسيون المتعاقد معهم في كل أداة تدريبية لضمان قدرة المُدربين الآخرين غير الحاصلين على الشهادات على مواصلة عملية اعتمادهم من خلال تنفيذ تدريب المستفيدين النهائيين والإشراف على أدائهم وتقييمه، قام مشروع منظمة العمل الدولية بتكليف خبير لرصد ومتابعة عملية تدريب المُدربين ضمن إطار كل أداة، وذلك بجانب تقديم الدعم الفني والتوجيه، خاصة للمشاركين، حسب الحاجة، بما يضمن مشاركتهم الكاملة وفهمهم لمنهجية التدريب على مدار ورشتي العمل التدريبية، وإعدادهم لدمج الأداتين.

مخرجات التدريب على برنامجَي المضي قدمًا والتثقيف المالي:

باستخدام النسخة المدمجة من برنامجَي المضي قدمًا والتثقيف المالي قام المشروع ببناء القدرات وتحسين مهارات إدارة الأنشطة المُدرة للدخل لعدد ٢,٤٣٤ مستفيدًا من برنامج "تكافل وكرامة"، منهم ١,٥٠٣ في أسيوط و٩٣١ في الشرقية. ومن إجمالي هذا العدد، بدأ حوالي ١,٩١٩ مستفيد مشروعه بعد تلقيه الأصول الإنتاجية من خلال وزارة التضامن الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية الشريكة، وأيضًا مباشرًة من خلال مشروع منظمة العمل الدولية.

نتائج وأثر برنامجَي المضي قدمًا والتثقيف المالي:

بعد انتهاء أنشطة التدريب الخاصة بالمشروع ، تم إجراء دراسة تتبع في مرحلة لاحقة بعد تدريبات المضي قدمًا والتثقيف المالي لتحقيق ما يلي:

- تقييم فعالية أنشطة التدريب ومدى ملاءمتها للمجموعة المستهدفة.
- تحديد فائدة أنشطة التدريب وقياس مدى تطبيق المشاركين للمهارات والمعرفة المكتسبة بعد التدريب.
- جمع انطباعات المشاركين في تدريبات المضي قدمًا والتثقيف المالي بخصوص المهارات والمعرفة التي اكتسبوها ورؤيتهم بشأن أثر التدريب، بالإضافة إلى متابعة أثر التدريب على حياتهم بعد انتهاء فترة التدريب.

خصائص عينة دراسة التتبع:

بلغ إجمالي عدد المشاركين في الدراسة ٤٥٢ فردًا، حيث كان ٥٥,٨٪ منهم من أسيوط و٤٤,٢٪ من الشرقية، وكانت غالبية العينة من الإناث (٩٤,٥٪)، مع تنوع في مستويات التعليم.

أغلب أفراد العينة قد أنهوا التعليم الثانوي، حيث بلغت نسبتهم ٣٨,٥٪ (٤٤٪ منهم ذكور و٣٨,٢٪ إناث). **ويمثل الأميون ١٤,٦٪ من العينة**، منهم ٢٠٪ ذكور و١٤,٣٪ إناث. وتجدر الإشارة إلى أن ٣٠٪ من الذكور في الشرقية كانوا أميين. ومثل حاملو **الشهادات الجامعية** ٢,٧٪ فحسب من أفراد العينة وجميعهم من الإناث من أسيوط.

فعالية التدريب وملائمته:

- أفاد الغالبية العظمى، بنسبة ٩٦,٠٪، من المشاركين في الاستطلاع بأن التدريب بكل وحداته كان ذا صلة وأهمية لإدارة وتطوير أعمالهم.
- وجد متوسط ما نسبته ٩٦,٠٪ من المشاركين أن التدريب بكل مكوناته كان ملائمًا لاحتياجاتهم، بينما وجد ما يقرب من ٩٥,٩٪ أن التدريب كان ملائمًا. وكان المكون الأعلى تقييمًا هو مهارات التواصل بنسبة ٩٨,٥٪، في حين كان المكون الأدنى تقييمًا هو التمويل والتدفقات النقدية بنسبة ٨٧,٨٪، إلا أنه يُعد تقييمًا مرتفعًا جدًا.
- وعلى مقياس من ١ إلى ٥ حيث ١ = ممتاز و٥ = ضعيف جدًا، طُلب من المستطلعين تقييم محتوى التدريب لمختلف الوحدات التدريبية.
- وجد المستطلعون أن محتوى التدريب كان عمومًا ممتازًا، حيث حصلت وحدة خطة العمل على أعلى تصنيف بمتوسط ١,٨ (ممتاز)، في حين كانت وحدات المبيعات، والتسويق، وإدارة المشاريع، والتثقيف المالي جميعها بتصنيف ١,٩ (ممتاز). أما مهارات التواصل والتمويل والتدفقات النقدية حصلت على تقييمات أقل قليلاً، حيث كان التصنيف ٢,٠ (جيد جدًا).

الوحدة	التقييم
خطة العمل ودراسة الجدوى	١,٨
المبيعات	١,٩
التسويق	١,٩
التثقيف المالي	١,٩
إدارة المشاريع	١,٩
مهارات التواصل	٢,٠
التمويل والتدفقات النقدية	٢,٠

الجدول ١: تقييم محتوى التدريب

- وتم تقييم المدربين/الميسرين وحصلت على أعلى ميزة في التدريب بنسبة ٩١,٦٪، تلى ذلك محتوى التدريب بنسبة ٨٧,٨٪، ثم موعد التدريب بنسبة ٤٨,٢٪، وأخيرًا موقع التدريب بنسبة ٤٤,٧٪.

تطبيق المهارات المكتسبة

- المهارات المالية وتدفقات النقد كانت الأكثر تطبيقًا، حيث أشار ٩٢,٥٪ من المشاركين إلى أنهم قاموا بتطبيقها
- جاء التسويق في المرتبة الثانية، حيث أبلغ ٨٩,٦٪ من المشاركين عن تطبيق هذه المهارة، كما طبق ١٠٠٪ من خريجي ٢٠٢٤ من أسيوط والشرقية هذه المهارات.
- مهارات التواصل تم تطبيقها بنسبة ٦٥,٩٪. وإعداد خطط العمل ودراسة الجدوى بنسبة ٥٩,٧٪.، بينما مهارات البيع كانت الأقل تطبيقًا، حيث أشار ٤٦٪ فقط من المشاركين إلى أنهم استخدموا هذه المهارة، الجدول أدناه يوضح النتائج بشكل أكثر تفصيلًا.

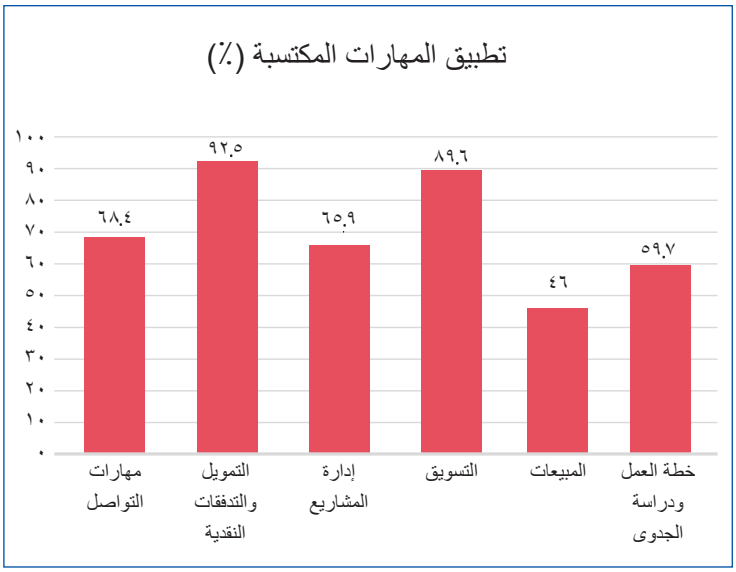

أثر التدريب:

- أثرت النسخ المُدمجة من برنامج المضي قدمًا وبرنامج التثقيف المالي على حياة المشاركين على نحو إيجابي ملحوظ، حيث أفاد ٧١,٢٪ من المشاركين أن التدريب كان له أثرًا إيجابيًا على حياتهم.
- كان من أهم النتائج البارزة لأنشطة التدريب هي زيادة المبيعات، حيث أفاد ٤٦,٠٪ من المشاركين بنمو في المبيعات بعد إكمال البرنامج. ويبدو أن تطبيق المهارات التي تم تعلمها خلال التدريب هو المحرك الرئيسي لهذا النمو في المبيعات. أما زيادة الأرباح فقد كانت متواضعة، حيث أفاد ٢٦,٢٪ فقط من المستجيبين بزيادة في الأرباح خلال الستة أشهر التي سبقت الاستطلاع في أبريل ٢٠٢٤. وأخيرًا، يبقى خلق فرص العمل محدودًا، حيث يعمل معظم المشاركين في مشروعات متناهية الصغر. وكان ما نسبته ٦٤,١٪ من المستجيبين وهم الغالبية يعملون بمفردهم، بينما ٣٢,٢٪ يشغلون عددًا محدودًا من العاملين، ما بين واحد وثلاثة أشخاص، وغالبًا ما يكونون من أفراد العائلة.

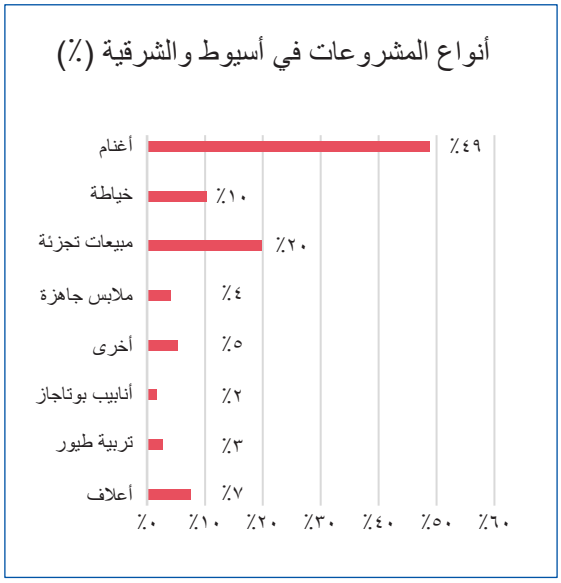

- تم تقييم أثر التدريب بناءً على أداء المشاركين في مشروعاتهم وميولهم. حيث أبدى ٩٤,٢٪ من المستجيبين أصبحوا أكثر تحمساً في تحسين أداء مشروعاتهم بعد التدريب، وأشار ٧١,٢٪ منهم إلى أن التدريب كان له أثر إيجابي على حياتهم.

المسار الثالث: تحسين مهارات ريادة الأعمال للمستفيدين من ذوي المؤهلات الأعلى:

برنامج "ابدأ وحسّن مشروعك" SIYB هو برنامج تدريبي في مجال إدارة الأعمال الناشئة واستدامتها باعتبارها وسيلة لخلق المزيد من فرص العمل اللائقة للنساء والرجال، لا سيما في الاقتصاديات النامية. وتركز حزمة تدريب "ابدأ مشروعك" SYB وهي جزء من برنامج "ابدأ وحسّن مشروعك" الأوسع على تأهيل رواد الأعمال المحتملين الذين يرغبون في بدء مشروع صغير ولديهم فكرة عمل ملموسة بالفعل.

ويجمع البرنامج بين التدريب والدعم بعد التدريب، ويساعد المشاركين على تقييم جاهزيتهم لبدء العمل وإعداد خطة عمل وتقييم جدواها. وعادةً ما تُقدَّم دورات "ابدأ مشروعك" على مدى خمسة أيام.

وفي مصر، تم تكييف برنامج"ابدأ وحسّن مشروعك" وتم ترجمته إلى اللغة العربية لتلبية احتياجات بيئة العمل المصرية وتحدياتها، في إطار السياق الاجتماعي والاقتصادي العام.

مخرجات برنامج "ابدأ وحسّن مشروعك" في إطار مشروع "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة"

شارك ١٠٧٣ من المستفيدين في ورشة تدريب برنامج "ابدأ وحسّن مشروعك" في إطار مشروع "تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة" في أسيوط والشرقية، حيث بدأ ٣٢٧ منهم مشاريعهم، مما وفر ٧٧٦ فرصة عمل. وبين خطط العمل التي أعدها رواد الأعمال المشاركون من خلال التدريب، جاءت مشاريع البيع بالتجزئة والخدمات في المقدمة بنسبة ٣١,٩٪ و٢٩,٢٪ على التوالي، تليها مشاريع التصنيع بنسبة ٢٨,٣٪. في حين جاءت المشاريع الزراعية ومشاريع الثروة الحيوانية في المؤخرة بنسبة ٦,٢٪ و٢,٧٪ على التوالي.

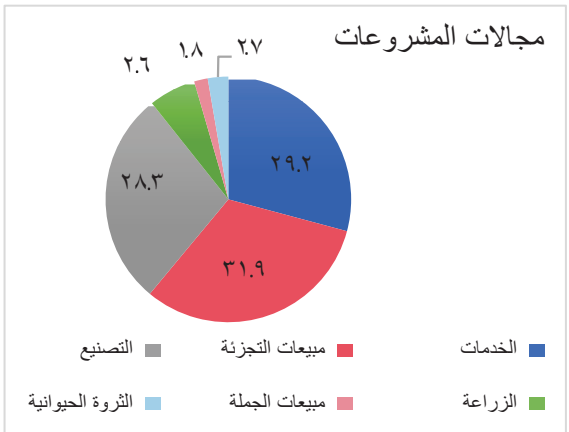

نتائج وأثر برنامج "ابدأ وحسّن مشروعك"

بعد الانتهاء من أنشطة التدريب الخاصة بالمشروع، تم إجراء دراسة تتبع في مرحلة لاحقة بعد تدريبات برنامج ابدأ وحسن مشروعك، بهدف:

- تقييم فعالية أنشطة التدريب ومدى ملائمتها للفئة المستهدفة.
- تحديد فائدة أنشطة التدريب ومدى تطبيق المشاركين للمهارات والمعرفة المكتسبة بعد التدريب.
- جمع انطباعات المشاركين في تدريبات برنامج "ابدأ وحسّن مشروعك" فيما يتعلق بالمهارات والمعرفة، ورؤيتهم بشأن أثر التدريب وكذلك المتابعات بعد التدريب على حياتهم.

خصائص عينة دراسة التتبع:

تم استطلاع رأي عينة من ١٨٠ مستفيدًا من برنامج "ابدأ وحسّن مشروعك"، حيث كانت الغالبية العظمى من المشاركين من الإناث (٨٢٪). وحوالي نصفهم متزوجون (٤٨٪) و٤٣٪ عازبون، بينما تمثل الأسر التي تعيلها النساء ٨,٨٪ (١٠ مطلقات و٣ أرامل). أما بالنسبة للحالة المهنية، فقد كان أكثر من نصف المشاركين (٥٣,٣٪) يعملون بالفعل قبل التدريب، مع نسبة ملحوظة تبلغ ٩١,٧٪ منهم يمتلكون أعمالًا قائمة ومتوسط خبرة يصل إلى ٤,٣ سنوات.

فعالية التدريب وملائمته:

حظي تدريب برنامج "ابدأ وحسّن مشروعك" بردود أفعال إيجابية بشكل كبير من المشاركين، حيث وجد الغالبية العظمى أنه ضروري وفعال لتطوير أعمالهم. وبشكل محدد، وجد ٩٨٪ من المشاركين أن التدريب كان أساسيًا، ورأى ٩٤,٨٪ أنه لبى احتياجاتهم، مما يبرز مدى ملاءمة البرنامج لسياقات أعمالهم.

وكان تعزيز المهارات إحدى النتائج الرئيسية، حيث أفاد ٩٥,٤٪ من المستجيبين أن التدريب ساهم بشكل كبير في نجاح أعمالهم. وعبّر المشاركون عن ثقتهم العالية في التدريب، حيث قيموه بمتوسط ٤,١ من ٥ من حيث الملائمة والفائدة والأثر.

تطبيق المهارات المكتسبة:

ساهم برنامج "ابدأ وحسّن مشروعك" في تزويد المشاركين بمهارات عملية استخدمها جميع المشاركين بغض النظر عن توقيت بدء أعمالهم. طبق أكثر من ٦٠٪ منهم مهارات متعددة، وزاد استخدام المهارات مع مرور الوقت. وكانت مهارات إدارة المشاريع، وتوليد الأفكار، والتسويق هي الأكثر فائدة. وكان تسجيل السجلات المالية هو المهارة المالية الرئيسية المستخدمة، لكن ثمة مجال لتحسين الممارسات المتعلقة بالضرائب والتأمينات الاجتماعية. ولم يكن هناك فرق كبير بين المحافظاتين. واستخدم الغالبية العظمى خطط العمل التي تم تطويرها خلال التدريب، مع تغيير عدد قليل منها بعد ثلاثة أشهر. واستخدم المشاركون مهارات التسويق وتوليد الأفكار الخاصة بالأعمال بشكل جيد، مما أدى إلى زيادة الثقة بالنفس والإيمان بقدراتهم.

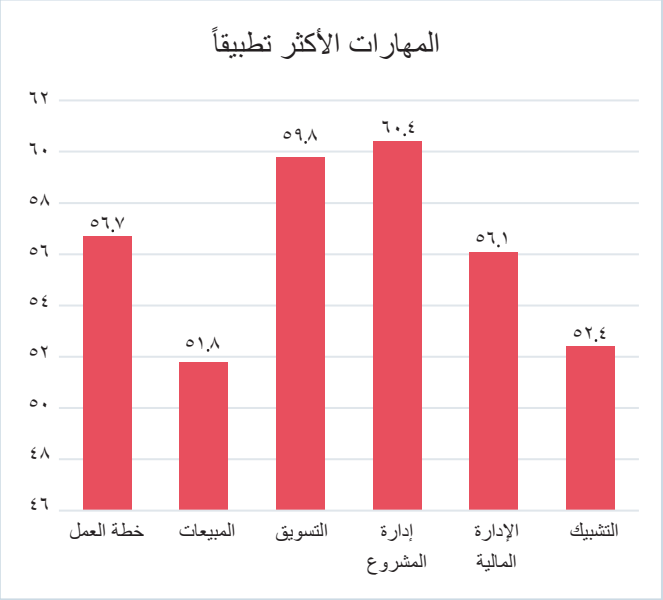

أثر التدريب:

أفاد ٩٧,٦٪ من المشاركين بارتفاع الحافز لديهم نتيجة التدريب. وذكر ٦١,٦٪ من المشاركين نموًا في المبيعات، وعزوا هذا التحسن بشكل مباشر إلى التدريب. ومع ذلك، لم يشعر ٣٦,٦٪ بأي تغيير في مستوى المبيعات، كما أفاد ١,٨٪ فقط من العينة بحدوث انخفاضٍ في المبيعات. وُجدت علاقة قوية بين عدد المهارات المطبقة ونمو المبيعات. من بين الذين طبقوا ثلاث مهارات أو أكثر، أفاد ٨٣,٢٪ بزيادة في المبيعات، مع معدلات نجاح أعلى في أسيوط (٨٧,٧٪) مقارنةً بالشرقية (٧٦,٢٪). من ناحية أخرى، لم يشهد المشاركون الذين طبقوا مهارة واحدة فقط أي تغيير في المبيعات، مما يبرز الأهمية الحيوية لتطبيق المهارات في تحقيق نمو الأعمال.

الجدول ٢: التصور تجاه جوانب التحسين بعد تدريب برنامج "ابدأ وحسن مشروعك":

فئة التحسن	المتوسط
زيادة الربح	٦٦٪
زيادة المبيعات	٥٤,٤٪
تحسن الإنتاج	٣٥,٩٪
زيادة الإيرادات	٣٤٪
تحسن مهارات الإدارة	٣٢٪
تسعير أفضل	٣٠,١٪
تسويق أفضل للسلع والخدمات	٢٧,٢٪
تحسن الخدمات	٩,٤٪
تحسن مهارات المحاسبة	١٥,٥
نمو الأعمال	٣,٩

أفاد غالبية المشاركين في برنامج "ابدأ وحسن مشروعك" من العينة بأن الوصول إلى الموارد المالية لا يزال يمثل تحديًا كبيرًا.

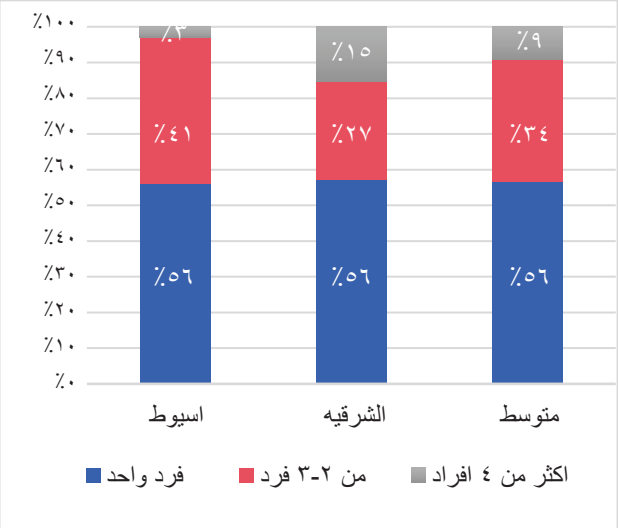

المسار الرابع: تحسين النظام البيئي للأعمال:

عمل المشروع على إنشاء نظام بيئي للأعمال يُسهم في استدامة ومواصلة الأنشطة المدرة للدخل التي تتم من خلال مكون نقل الأصول في برنامج "فرصة". وشمل ذلك بناء قدرات ١٩ منظمة غير حكومية تمتلك محافظ الإقراض متناهي الصغر في المناطق المستهدفة في أسيوط والشرقية، من خلال برنامج تدريب "تحسين عمل التمويل الأصغر" الذي تقدمه منظمة العمل الدولية، وذلك لكي تتمكن من خدمة عملائها من أصحاب المشاريع الصغيرة، ولا سيما المستفيدين من برنامج "فرصة". بالإضافة إلى ذلك، نظم مشروع "تشغيل الشباب في مصر" ورشة عمل لبناء القدرات لـ ٢٣ منظمة غير حكومية من أسيوط والشرقية حول تقديم خدمات تطوير الأعمال.

أ. تعزيز تقديم خدمات تطوير الأعمال في المجتمعات المستهدفة:

بناءً على المنهج التدريبي الذي تم تطويره وتكييفه ضمن إطار مشروع منظمة العمل الدولية المُمول من النرويج "مشروع "تشغيل شباب مصر: خلق فرص عمل وتنمية القطاع الخاص في مصر" نظم مشروع "مشروع تشغيل الشباب في مصر: التمكين الاقتصادي في إطار برنامج فرصة" ورشة عمل تدريبية لبناء قدرات مقدمي خدمات تطوير الأعمال بهدف تعزيز نمو المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة واستدامتها، بما في ذلك الأنشطة المُدرة للدخل التي تم تأسيسها من خلال برنامج "فرصة". ويساهم المشروع في تحسين ورفع كفاءة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات غير الربحية في تقديم خدمات تطوير الأعمال، حيث تضمن هذه الخدمات الوصول إلى التوجيه والدعم اللازمين لتمكين المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من التعامل مع تحديات إدارة الأعمال من خلال تحسين الإنتاجية والوصول إلى أسواق جديدة وعالية الجودة، بالإضافة إلى ممارسات أخرى تحفز أداء الوحدة الاقتصادية وتزيد من قدرتها على النمو.

وهذا يتماشى مع قيام المشروع على عدم تقديم أنشطة بناء القدرات مباشرةً للمستفيدين من برنامج "فرصة" فحسب، بل أيضًا المساهمة في خلق نظام بيئي أكثر ملائمة لخدمات دعم الأعمال في المحافظات المستهدفة، مما يضمن استدامة هذه الخدمات بعد انتهاء المشروع.

شكل ٢: موضوعات تدريب خدمات تنمية الأعمال

نُظمت ورشة تدريب لمقدمي خدمات تطوير الأعمال على مدى ١٠ أيام، وتم تقديمها على مدار أسبوعين منفصلين مع فترات زمنية فاصلة. وشارك في التدريب ٢٤ مشاركًا يمثلون ٢٤ مؤسسة من أسيوط والشرقية، وكان العديد منها شريكًا لوزارة التضامن الاجتماعي في تقديم الأصول للمستفيدين من برنامج "فرصة"، مما جعلهم أفضل المرشحين لتلقي هذا التدريب، حيث إنهم على تواصل مباشر مع المستفيدين.

ب. تحسين الوصول إلى الخدمات المالية في المجتمعات المستهدفة

بهدف تحقيق أثر دائم، وحتى بعد انتهاء إطار عمل برنامج فرصة، عمل المشروع على تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل في المناطق المستهدفة من خلال تنظيم ورشة تدريبية حول أداة التدريب الخاصة بمنظمة العمل الدولية "إنجاح التمويل الأصغر: الكتاب الأول: الإدارة من أجل تحسين الأداء".

وقد طورت منظمة العمل الدولية برنامج "إنجاح التمويل الأصغر" مستفيدة من خبرتها الطويلة في تقديم تدريبات الإدارة وأفضل الممارسات لمقدمي خدمات التمويل الأصغر من جميع أنحاء العالم. ويعتمد تدريب برنامج "إنجاح التمويل الأصغر" على منشورين رئيسيين: المنشور الأول "إنجاح التمويل الأصغر: الإدارة من أجل تحسين الأداء" والمنشور الثاني الأكثر تقدمًا "إنجاح التمويل الأصغر: إدارة تنويع المنتجات"

يهدف برنامج "إنجاح التمويل الأصغر" الذي يمتد لفترة ١٠ أيام إلى:

- زيادة الوعي بالوظائف والأدوار المختلفة مما يسهم في الأداء الناجح لمؤسسات التمويل الأصغر.
- توفير مجموعة من الأدوات والآليات التي يمكن أن تساعد المديرين في تحسين أداء مؤسساتهم أو فروعهم.
- تشجيع عملية تبادل الخبرات والاستراتيجيات وأفضل الممارسات لمواجهة التحديات.
- تبادل المعرفة حول تجارب التمويل الأصغر في دول أخرى حول العالم، مما يحفز أفكارًا مبتكرة يمكن تطبيقها في المجتمع المحلي.

وقد شارك ٥١ متدربًا في تدريب "إنجاح التمويل الأصغر" في أسيوط والشرقية، يمثلون ١٩ منظمة غير حكومية تمتلك محافظ التمويل متناهي الصغر. ونجحت ورشة العمل في زيادة معرفة المشاركين بموضوعات التمويل الأصغر، لا سيما في فهم دور الأقسام الأخرى في المنظمة، وأدوات وطرق التمويل الأصغر وكيفية تطبيقها لتعزيز الفعالية والكفاءة. كما تم تناول كيفية تقييم أداء المنظمة في مجال التمويل الأصغر مقارنة بالمنظمات الأخرى في نفس المجال.

وعلاوة على ذلك، اعتبر معظم المشاركين أن التدريب كان فرصة رائعة لتبادل الخبرات بين المنظمات غير الحكومية التي تعمل في نفس المجال.

رؤى في الإطار العالمي

وجد تقييم عشوائي أُجري في سريلانكا أن تدريب "ابدأ وحسن مشروعك" كان له تأثير إيجابي كبير على ممارسات الأعمال ونتائجها. وأبلغت الدراسة عن تحسينات في المعرفة التجارية، وممارسات الأعمال، وأداء الأعمال بين المشاركين (de Mel, McKenzie, & Woodruff, ٢٠١٤). وتشير هذه النتائج إلى أن تدريب "ابدأ وحسن مشروعك" يمكن أن يُعزز المهارات الريادية بشكل فعال ويؤدي إلى نتائج أفضل في الأعمال.

ويسلط استعراض ديفيد ماكنزي David McKenzie لبرامج تدريب الأعمال الضوء على النتائج المختلطة لهذه التدخلات. بينما تُظهر بعض الدراسات آثار إيجابية على ممارسات الأعمال والأداء، يرى البعض الآخر محدودية الأثر. ويؤكد ماكنزي على أهمية السياق والحاجة إلى خدمات دعم مكملة، مثل الوصول إلى التمويل والإرشاد المستمر، لتعزيز فعالية تدريب الأعمال (McKenzie & Woodruff, ٢٠١٤).

كما أن أحد أبرز الإصدارات الخاصة بمعمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر J-PAL لعام ٢٠٢٣ بشأن تدريس المهارات المتعلقة بالأعمال التجارية لدعم أصحاب المشاريع البالغة الصغر تؤكد أهمية تكييف التدريب لتلبية الاحتياجات المُحددة للمشاركين. ويسلط الإصدار الضوء على أن النساء غالبًا ما يستفدن أكثر من البرامج التدريبية التي تشمل المهارات الشخصية، مثل بناء الثقة والتفاوض، بالإضافة إلى المهارات الفنية المتعلقة بالأعمال. كما تؤكد الرؤية على أهمية معالجة الحواجز الخاصة بالنوع الاجتماعي في ريادة الأعمال، مثل الوصول إلى التمويل والأعراف الاجتماعية (J-PAL, ٢٠٢٣).

توصيات خاصة بالسياسات

إدماج الخدمات التكميلية	إدماج الخدمات التكميلية: يعتبر توفير فرص الوصول إلى التمويل، والإرشاد، وفرص التواصل والتشبيك من العوامل الأساسية التي تكمل برامج التدريب. يساهم هذا النهج الشامل في مساعدة المستفيدين على التغلب على العقبات التي تواجههم، مما يعزز قدراتهم على استدامة أعمالهم. يُعد إدماج أشكال متنوعة من خدمات تطوير الأعمال لدعم التدريب مفتاحًا لاستدامة المشروع. ويعد الجمع بين تدريبات العمل الحر ونقل الأصول الإنتاجية من الخدمات التي لها تأثير إيجابي كبير، خاصة إذا تم التدريب بعد تسليم الأصول.
المواءمة والمرونة	تخصيص محتوى التدريب ليتناسب مع الاحتياجات والسياقات المحددة للمشاركين، على سبيل المثال من خلال إضافة موضوعات تتعلق بالتسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية. وهذا الأمر يُعد ذا أهمية كبيرة في بيئة الأعمال الحالية، لا سيما لمستفيدي برنامج "ابدأ وحسن مشروعك".
الدعم المستمر والمتابعة	تنفيذ آليات متابعة ودعم منتظمة لضمان قدرة المشاركين على تطبيق المهارات المكتسبة حديثًا بشكل فعال. ويمكن أن يشمل ذلك زيارات دورية، دورات تنشيطية، ومجموعات الدعم المتبادل.
تعزيز آليات تراعي التنوع الاجتماعي	ضمان أن برامج التدريب تُعالج التحديات والمعوقات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتضم مكونات تبني الثقة ومهارات القيادة بين رائدات الأعمال. يمكن أن يُسهم خلق بيئة داعمة للنساء بشكل كبير في تعزيز نجاحهن في ريادة الأعمال.
برامج التدريب والتوجيه	تقديم جلسات تدريبية، وبرامج توجيه، ومجموعات التعلم بين الأقران. ويمكن الاستفادة من مشاريع المشاركين باعتبارها دراسات حالة لتوفير تجارب تعليمية عملية ومباشرة.
الوعي بالموارد المالية	رفع الوعي حول الموارد المالية البديلة، مثل القروض متناهية الصغير، والمنح، ومسابقات الأعمال. ويمكن أن تسهم الشراكات مع البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في تسهيل الوصول إلى هذه الموارد.

المراجع

- Banerjee, A., & Duflo, E. (2011). Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty. PublicAffairs.
- Fields, G. (2010). "Labor Market Analysis for Developing Countries." Labour Economics, 17(6), 937-947.
- Assaad, R. (2018). Firm Dynamics and Job Creation in the Arab World. Economic Research Forum Policy Brief.
- de Mel, S., McKenzie, D., & Woodruff, C. (2014). "Business Training and Female Enterprise Start-up, Growth, and Dynamics: Experimental Evidence from Sri Lanka." Journal of Development Economics, 106, 199-210.
- McKenzie, D., & Woodruff, C. (2014). "What Are We Learning from Business Training and Entrepreneurship Evaluations around the Developing World?" World Bank Research Observer, 29(1), 48-82.
- J-PAL. (2023). "Teaching Business Skills to Support Microentrepreneurs." J-PAL Policy Insights.

منظمة العمل الدولية

مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة
٩ ش د. طه حسين، الزمالك، القاهرة
تليفون: ٢٧٣٦٩٢٩٠ ٢٠٢+
البريد الإلكترونى: cairo@ilo.org
Belal@ilo.org
الموقع: www.ilo.org/cairo
www.ilo.org/egypt-youth-employment
© منظمة العمل الدولية ٢٠٢٤